فعلته الجبهة الوطنية ، الى توجيه مذكرة من قبلها الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ٨/١١/١٩٧٣ ،(١١) أي في وقت قريب من التاريخ الذي قدمت فيه الجبهة الوطنية رسالتها ، توجز فيها وجهة نظر الرفض في المسألة التي احتدم الحوار بشأنها .

هذه المذكرة ، مثلها مثل غيرها من وثائق الرفض العديدة ، تظهر رأيه في أن أهم ما نتج عن حرب تشرين « هو شعور الامبريالية الاميركية بخطورة بقاء هذا الوضع المتفجر في المنطقة وما يحمله من تهديدات لمصالحها النفطية بشكل خاص » ، وتستنتج على ضوء هذا أن الامبريالية الاميركية صارت مستعدة لوقفة جديدة لاعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة ، أساسها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وبهذه الاشارة للقرار الشهير ، التي ستتكرر في وثائق الرفض ، يريد هذا التيار التذكير بأن التسوية التي فتحت الحرب الآمال بتحقيقها تستند على ضرورة الاعتراف العربي باسرائيل وبحقها في الوجود الآمن كما ينص عليه القرار ، وبأنها لا تقدم جديداً بالنسبة لشعب فلسطين ما دام القرار يتجاوز وجوده وحقوقه ويتجاهلها .

ودعاة هذا التيار لا ينكرون « أن قوى عالمية وعربية جديدة عديدة ترى في هذا القرار أساساً صالحاً لنضال سياسي يجب أن يستهدف ازالة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت أثناءحرب٥حزيران»،إلا أن هذا الأمر لا يستهويهم على ما يبدو، وهو على كل حال لا يشكل شاغلهم الأول والأساسي ما داموا قد رفضوا القرار من قبل وظلوا يرفضونه ، مما لا يعد جديداً لا في الوضع الناجم عن الحرب ، ولا في مواقفهم منه . أما الشيء الجديد في هذه الفترة والذي هو « الشيء الخطير بالنسبة لنا كشعب فلسطيني ومنظمة تحرير فلسطينية فهو وجهة النظر التي طرحت نفسها مؤخراً والتي تنادي باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فيما يسمونه « مؤتمر السلام » الذي سينعقد على أساس البحث الجاد في تطبيق القرار ٢٤٢ » . وبوضعهم اليد على بيت القصيد هذا، وفي مجال تشبثهم برفض التسوية يلجأون الى التذكير بأن » موقف منظمة التحرير بمختلف فصائلها من قرار ٢٤٢ موقف واضح وصريح ، عبرت عنه مختلف التنظيمات من خلال برامجها السياسية » التي ترفضه . أما وان الواقع المستجد بعد حرب تشرين، وخلافالرغبتهم، قد طرح مواقف جديدة « خلافاً للبرامج السياسية التي أقرتها المجالس الوطنية الفلسطينية في أكثر من مناسبة » فانهم يجدون أنفسهم مضطرين للتذكير بما يعدونه حقيقة واضحة ، وهي أن قرار مجلس الأمن « بقدر ما ينص على ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ٥ حزيران ينص بنفس القوة على ضرورة بقاء اسرائيل وحقها في الحياة وتوفير حدود آمنة لها ، وتوفير سلام دائم في ظل وجود اسرائيل وبقائها وضمان سلامتها » . وعلى هذا بالذات ينصب رفضهم . وهم يقررون على ضوئه أن « أي اشتراك لـ م . ت . ف . في مؤتمر قائم على أساس القرار ٢٤٢ [كما هو حال مؤتمر جنيف] يعني بشكل واضح استعداد [ها] للمساهمة في مؤتمر أحد أهدافه ضمان بقاء اسرائيل ضمن حدود آمنة » .

ثم يفيضون في شرح مضار القرار ٢٤٢ باعتبار أنه يثبت شرعياً ودولياً عدوان ١٩٤٨ « بقدر ما يزيل عدوان ١٩٦٧ أو شيئاً منه » .

وفي معرض الرد على وجهة نظر التيار الأول التي ترى أن أهم ما في الأمر هو تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧ . بالاستفادة من معطيات ميزان